



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

دَوْرُ الْمُعَارَضَةِ الْبِرْمَانِيَّةِ (حُكُومَةِ الظِّلِّ) فِي مُكَافَحَةِ الْفَسَادِ

علي عبد الحسين محسن

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الاصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى ايضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لاعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بانواعه كافة، ادارية ومالية وفكرية واخلاقية وغيرها.

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org

دَوْرُ الْمَعَارِضَةِ الْبِرْلَمَانِيَّةِ (حُكُومَةِ الظَّلِّ) فِي مُكَافَحَةِ الْفَسَادِ

علي عبد الحسين محسن

المقدمة

ظهرت (حكومة الظل) في أواخر القرن التاسع عشر في المملكة المتحدة، و أوضحت جزءاً رئيساً في العملية السياسية هناك، ويتلخص مفهومها بأنها حكومة غير رسمية، تضم أعضاء من الأحزاب المعارضة للحزب القابض على السلطة، ويمثلون الحقائق الوزارية كافة.

أما في العراق فقد ترددت حكومة الظل كثيراً على مسامع العراقيين دون وجود تجسيد حقيقي لها؛ لأسباب عديدة أهمها الطبيعة التوافقية لتأليف الحكومة، وسياسة تقاسم الكعكة، ونرى أنّ في العراق مفهوماً مُغيّراً لذلك، حيث يُعمل بما يُسمى (الحكومة في الظل)، وهذه الحكومة تكون متخيّمة تحت عباءة الحكومة الشرعية، ويمثلها أصحاب النفوذ الحزبي أو القومي أو الديني أو الطائفي، من خلال التحكم بالحكومة والتأثير على قراراتها، وغالباً ما تنهض في ذلك جريمة (المُتاجرة بالنفوذ).

باختصار إنّ حكومة الظل لن تقوم إلاّ عن طريق البرلمان، فإننا ندعو المنادين بمقاطعة الانتخابات، وتأليف حكومة الظل خارج البرلمان العودة الى رشدهم، فمن خلال البرلمان تتم محاسبة الحكومة، وترسيخ للدولة الديمقراطية.

وستتناول من خلال هذا المؤلف البسيط حكومة الظل ودورها في ترسيخ مبدأ المساءلة؛ بغية تعزيز مفهوم الديمقراطية والحكم الرشيد في عراقنا العظيم.

المبحث الأول / المعارضة البرلمانية، ضرورتها، وصورها

قبل الخوض في غمار التعريف بالمعارضة البرلمانية نتطرق إلى المقصود بالبرلمان، فالبرلمان يقصد به السلطة التشريعية أي تلك الهيئة التي لها حق إصدار القواعد العامة الملزمة التي تحكم تصرفات الناس داخل كيان الدولة^١.

وتتجه أنظمة الحكم إلى منح حق التشريع والرقابة للبرلمان أو الجمعية الوطنية أو مجلس النواب أو مجلس الشعب.

وكلمة (برلمان) مستعربة وليست عربية في الأصل، وهي عبارة عن مجلس يُجتمع فيه، حيث يتم تداول وجهات النظر وتقليب الآراء، فهي مناقشات تتسم بتبادل الآراء، أي المداولات حسب التعبير البرلماني، وأهمية تبادل وجهات النظر لإبراز محاسن وعيوب كل منها، كما أنّ مجلس النواب من جهة أخرى هو ذلك المجلس الذي يُنتخب أعضاؤه من بين صفوف الأمة ومن سائر طبقاتها، ويقوم النظام البرلماني على عدة أسس منها تكوين البرلمان أساساً عن طريق الانتخابات، وتحديد البرلمان بعد فترة معينة، أو اعتبار عضو المجلس ممثلاً للشعب في مجموعة لا للدائرة التي انتخبته، واستقلال البرلمان عن الناخبين مدة نيابته، ويرى الفقهاء أنّ البرلمان هو عصب النظام النيابي في كل دولة، ومستودع الفكر والخبرة، ومصدر قوة الدفع فيها، أما إلى التقدم أو التعثر؛ بسبب مكانته العليا بين المؤسسات الدستورية في الدولة، ونظرة الشعب إليه وقد وكله بالتشريع وإقرار السياسات ومساءلة الحكومة، فالبرلمان يستمد أهميته بما تناط به من اختصاصات سواء تلك التي تتعلق بالتشريع أو الرقابة أو حتى كونه معبراً عن الرأي العام للشعب، ولذلك قيل في وصف البرلمان بأنّه نظام شامل يطبق على المؤسسات السياسية ذات الطبيعة الاستشارية، فضلاً عن ذلك فإنّه يصدق على هذه المؤسسات مهما كانت طبيعة النظام السياسي والدستوري، بل حتى ولو لم يكن برلمانياً، وقد نجم هذا الوصف العام من تحليل حق التمثيل النيابي وخصائصه، والتي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي وفتح عضويته لجميع الدول التي يوجد بها مجلس نيابي واحد أو أكثر.

وللبرلمان عدة خصائص منها :-

١. هو قاعدة النظام الديمقراطي.

١- عبد العزيز بن حمود اللحيدان، وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية (دراسة ماجستير) هجري ١٤٢٨، ص ٣.

٢. هو المؤسسة الوحيدة في نظام الحكم التي تجمع بين وظيفتين رئيسيتين.
٣. هو السلطة العامة الوحيدة التي تضم عددًا كبيرًا من الأعضاء بما يفوق السلطة التنفيذية.
٤. يعتمد غالبًا على آلية الانتخاب.
٥. يعمل في إطار قاعدة المساواة بين الأعضاء، أكثرية ومعارضة، والذي يسمى الطابع المساواتي للبرلمان.

ويختلف وضع البرلمان تبعًا لأنظمة الحكم داخل الدولة، ففي النظام الرئاسي الذي يستند على وجود رئيس دولة منتخب من الشعب يجمع بين صفتي رئيس الدولة ورئيس الحكومة ويقوم على الفصل شبه المطلق بين السلطات، فالعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام الرئاسي تقوم على أساس التفسير الخاطئ لمبدأ الفصل بين السلطات منذ نشأته، والذي بدوره ينتفي معه وجود أية علاقة تداخل أو مشاركة في الاختصاصات بين سلطات الحكم في الدولة، أما في النظام البرلماني فهو نظام يعتنق التفسير الصحيح لمبدأ الفصل بين السلطات كما يريده دعاة هذا المبدأ، والذي يسمح بوجود تعاون ومشاركة في الاختصاصات بين السلطات أثناء ممارستها وظيفتها، أي أن الفصل بين السلطات لا يحول دون اشتراك عدة هيئات في ممارسة بعض الوظائف، كما لا يحول دون قيام هذه الهيئات بممارسة نوع من الرقابة تجاه بعضها دون المساس باستقلال كل هيئة عن الأخرى في حدود معينة، فكل هيئة تستقل بوظيفتها استقلالاً كاملاً بل تشاركها الهيئة الأخرى في ممارسة جزء منها، وفي هذا النظام تتداخل السلطتان التشريعية والتنفيذية، فتكون الأولى منتخبة مباشرة من الشعب، أما السلطة التنفيذية فتتكون من قسمين تتمثل برئيس الدولة (رئيس جمهورية أو ملك) أو رئيس الوزراء.

مما تقدم فإن لكل رأي مناصر ومعارض، وما دام أنّ فكرة البرلمان تستمد قوتها من اختلاف الآراء فمن هنا تبرز فكرة المعارضة إلى الوجود، وهذه الفكرة تجعلنا نتطرق في هذا المبحث إلى المطالب الآتية :-

١. المطلب الأول:- مفهوم المعارضة.
٢. المطلب الثاني :- صور المعارضة.
٣. المطلب الثالث :- ضرورة المعارضة.

المطلب الأول :- مفهوم المعارضة

إن كلمة المعارضة أو الاختلاف في الرأي لا يجب أن نتصورها كلمة تنطوي على جملة من المعاني والمفاهيم السلبية التي تضر ولا تنفع؛ لأنّ المعارضة لا تعني التهمة والإساءة وكل كلام جارح يحط من قدر الانسان، ويخرج عن موازين الحق والاعتدال، ولا تعني أيضا إخفاء العداوات والأحقاد والضغائن التي من شأنها تمزيق الأمة وتحطيم أواصر الوحدة الدينية والوطنية بين الناس، والمعارضة لا تعني المخاصمة والصراع والمحاربة بين الأطراف السياسية التي تشغلها في صراعات هامشية تصرفها عن البناء والتقدم والأعمال الايجابية، وإنما المعارضة تعني العمل والكفاح المتواصل في مراقبة أجهزة الدولة ومتابعة مواقفها ومخططاتها ومحاولة توعية وإثارة الرأي العام من أجل اليقظة على أموره والتنبه لما يمر به من أحداث وما يجب عليه من مواقف، أي أنّ المعارضة تعني حماية حرية وحقوق الشعب من خطر الاستبداد والعدوان السلطوي الذي قد تسببه له سياسة الحكومة في غفلة عن الشعب.

المطلب الثاني :- صور المعارضة

تنقسم المعارضة إلى أنواع عديدة بالنسبة الى طبيعتها وموطنها، وهذا ما سندرسه من خلال الفروع الآتية :-

الفرع الأول :- المعارضة من حيث طبيعتها

تنقسم المعارضة من حيث طبيعتها إلى معارضة ايجابية ومعارضة سلبية.

أولاً :- المعارضة السلبية

وهي المعارضة التي تبني على أساس الرفض سواء قامت الحكومة بعمل جيد ويخدم الشعب او لا^٢ وهذه المعارضة تتخذ شعار (حُلِّفْنَا لنعترض)، وليس لها أية رسالة تُذكر من أجل الشعب، فالمعارضة أُريد لها أن تكون فعالة تجيد الاستماع إلى هموم الشعب ونبض الشارع، وتقوم بدور الطبيب الذي يُشخِّص الأمراض تشخيصًا، فيصف الدواء الملائم للحالة مبتدئًا بتخفيف الآلام إن لم تكن لديه القدرة على إزالتها؛ لانتظار القضاء المبرم على أسباب الأمراض^٣، وتقوم هذه المعارضة

٢- حسن الدرازي، متاح على الموقع الالكتروني: <https://alahadnews.net>

٣. بحث متاح على الموقع الالكتروني: www.nawaat.com

على النقد اللاذع بصورة دائمة لكل قرار أو مشروع سلبى أو إيجابى، أي يكون ديدنهم الخلاف والمخاصمة حتى لو كانوا في قرارة أنفسهم مقتنعين بفائدته للأمة.

ثانياً: - المعارضة الايجابية

ويقصد بها إبداء الرأي الخالص لأجل الشعب وقضاياه دون هوى أو غضب أو نزق، وإثما إبداء الرأي والنقد الهادف البناء وتلبية مصالح الشعب وتوظيف الطاقات والإمكانات الفكرية والخبروية في سبيل الإصلاح ومحاربة الفساد، وتحكيم القيم والمبادئ والأصول الأخلاقية في العمل السياسي بعيداً عن المصلحة والأنانية وحب الذات^٤.

الفرع الثاني: - المعارضة من حيث موطنها

وتقسم المعارضة من حيث موطنها إلى ثلاثة أقسام، وهي :-

أولاً: - المعارضة داخل البلد وخارج السلطة

وهي المعارضة التي توجد في البلدان الديمقراطية، وتتمتع بحقوقها كافة في التعبير عن أفكارها ومشروعها السياسي، وتفقد هذه الأحزاب في الدول الدكتاتورية والتي تقوم بعملها على قدر كبير من السرية من أجل التهرب من ملاحقة السلطة وأزلام السلطة، وتثار هذه المحاربة؛ بسبب اختلاف وجهات النظر والآراء مع السلطة والحزب الحاكم.

ثانياً: - المعارضة خارج البلد

وهي المعارضة التي تظهر للوجود؛ بسبب الضغط السلطوي والدكتاتورية المفروضة على الدول لا سيما دول العالم الثالث التي تنعدم فيها الديمقراطية، ويعمُّ فيها التسلط وانعدام الانتخابات وسيادة القوة المستحوذة على السلطات الثلاث من أجل تثبيت أركانها غير الشرعية بواسطة القوة، وتقوم هذه المعارضة بطرح أفكارها ومشروعها السياسي عبر دولة أجنبية أو إقليمية، وتستخدم من أجل إيصال صوتها إلى جماهير الشعب الوسائل المشروعة كافة، كالإذاعة والتلفزيون والانترنت والمنشورات والمجلات والصحف، ومن مساوئ هذه المعارضة أنّها تكون بعيدة عن الظروف القاهرة التي يعانها الشعب من أتعاب السلطة الديكتاتورية، وأنّها غالباً ما تكون ذات ولاء خارجي للبلد

٤ . الشيخ فاضل الصغار، حرية المعارضة في الإسلام (فصل من كتاب الحرية السياسية)، ص ٢٠.

الذي تعيش فيه، وتسعى هذه المعارضة إلى تنفيذ أهدافها وإن كان في ذلك خطر على الشعب وإن كان ذلك قد يعرض البلاد إلى مخاطر الاحتلال الأجنبي.

ثالثاً:- المعارضة في البرلمان (حكومة الظل)

وهو ما سيكون محور دراستنا؛ حيث نتطرق إلى هذا النوع من أنواع المعارضة، ودراسة أهميته في الميادين كافة، ومن أهمها ذلك الدور الذي يسلك سبيل مكافحة جرائم الفساد والتي تشكل الداء العضال الذي يصعب علاجه دون تكاتفٍ من أبناء البلد حكومةً وشعباً ومعارضةً.

الفرع الثالث / المعارضة من حيث تأثيرها

وتنقسم إلى معارضة كلاسيكية ومعارضة ايديولوجية

أولاً:- المعارضة الكلاسيكية :- وهي المعارضة التي يكون جُلُّهما تغيير اتجاه السياسة التي تتبعها الحكومة دون المساس بمرتكزات النظام السياسي، كما هو الحال في بريطانيا والولايات المتحدة.

ثانياً:- المعارضة الايديولوجية :- وهي المعارضة التي تطمح إلى إجراء تغييرات جوهرية وجذرية في البنية السياسية والاجتماعية، وقد برز نجمها في الكثير من الدول أبانَ الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي.

المطلب الثالث/ ضرورة المعارضة

إنَّ المعارضة السياسية ليست ترفاً فكرياً أو ممارسة على الهامش يتوخى منها قضاء الوقت والتلهية الكلامية والمناقشات الفارغة في مسائل جانبية لا تهم صميم المجتمع وواقع الحياة، كما هي ليست عملاً زائداً عن الحاجة.

إنَّ كثيراً من الشعوب تقضي أكثر أيامها في ظروف عصبية يسودها القمع والإرهاب بكل أنواعه في ظل أنظمة ديكتاتورية وما ذلك إلا لانعدام المعارضة المنظمة، كما انَّ الكثير من الحكومات والحكّام الذين يحملون أفكاراً ومبادئ وطنية ويهدفون إلى تقدّم بلادهم وتوفير حياة أفضل لشعبهم، ويخطون من أجل ذلك خطواتٍ كبيرةً أو صغيرةً ولكن تصاب كل خطواتهم تلك

بالسقوط والفسل، وما ذلك إلا لانعدام المعارضة القوية أيضاً.

إنّ التنمية السياسية لم تعد تقتصر على إحداث تبدل نوعي في البنية الاقتصادية، من حيث دورها في زيادات معدلات النمو، ورفع وتائر الناتج المحلي الاجمالي، وتطوير كفاية الإنتاج، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، إنّما تشمل أيضاً إحداث تغيير جذري في البنية الاجتماعية من حيث زيادة تعداد الطبقة الوسطى من مهندسين وفنيين، ومن حيث ربط تقنيات العلم الحديث بالإنتاج، فضلاً عن استحواذ العملية السياسية على اهتمام المجتمع بوصفها أداة تغيير نحو الأفضل، فالتنمية السياسية تعني الانتقال إلى مجتمع عصري أكثر كفاءة وفعالية، وهذا البعد هو الذي يحفز الناس على تغيير الاوضاع السائدة في مجتمعاتهم حتى في حال وجود أناس يضعون العصي تحت عجلة التغيير، مع العلم أنّ التغيير يعكس مصالح السواد الأعظم في المجتمع.

وتأتي أهمية دور المعارضة البرلمانية من أهمية البرلمان نفسه لما يتمتع به من صلاحيات، ومن تلك الصلاحيات إقرار تشريعات تجيز الكشف على حساب المسؤولين في المصارف الأجنبية، كذلك تنسيق الأنظمة والقوانين الرادعة للفساد على المستوى الدولي وتحقيق الانسجام بينها، إضافة إلى عقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية والاقليمية لمكافحة الفساد.

المبحث الثاني :- المعارضة البرلمانية (حكومة الظل)

مفهومها وأهميتها وأسلحتها

لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية بدون معارضة، ففي الديمقراطيات التمثيلية تحتل المعارضة البرلمانية مكاناً خاصاً، وقد طغت أهميتها بعد التحولات النموذجية الحديثة في مجال السياسة المقارنة، وبتناول هذا المبحث في المطالب الآتية :-

- المطالب الاول :- مفهوم حكومة الظل.
- المطالب الثاني :- أهمية حكومة الظل.
- المطالب الثالث :- أسلحة حكومة الظل.

المطلب الاول / مفهوم المعارضة البرلمانية (حكومة الظل)

لم يكن لمصطلح المعارضة وجود في الأدبيات السياسية حتى نهاية الربع الأول من القرن العشرين قبل وجودها الفعلي على الساحة السياسية في اوروبا الغربية منذ عصر النهضة، غير أنّ دورها المتنامي لترسيم تصدعات الأنظمة الديمقراطية المخضرة في تلك الاصقاع ، وحفظ توازنها قد أوجد حيزاً أو صدىً في الكتابات السياسية، وقد عُرِّفت المعارضة البرلمانية بأنها :- (الجماعات التي لها أهداف سياسية، والتي تملك ضمن الإطار الشرعي القائم، ومواقف مغايرة لوجهات نظر ومواقف الحكومة، وعلى التعبير العملي عن أفكارها من خلال العمل السياسي السلمي)°.

ويذهب رأي آخر إلى أنّ المعارضة البرلمانية هي :- (شكل من أشكال المعارضة السياسية للحكومة داخل البرلمان)²، ويسمى البعض (حكومة الظل) وهي تلك الحكومة التي تُشكّل داخل البرلمان وتوازي الحكومة الشرعية، ويظهر هذا المفهوم في الدول التي تتمتع بالديمقراطية؛ إذ تكون هذه الحكومة الرادع الذي يقوّض عمل الحكومة الشرعية، وتحفزها على القيام بأعمال إصلاحية.

المطلب الثاني :- أهمية المعارضة البرلمانية (حكومة الظل)

لم تعرف الدول ما يسمى حكومة الظل حتى مع تطور الأنظمة السياسية ومرونتها في الوقت الحاضر بعد زوال فكرة الملك هو الله، إلا أنّ الدولة الوحيدة التي تنفرد بحكومات الظل هي المملكة المتحدة (بريطانيا)، والتي تتمتع بذلك الحق تحت قبة البرلمان البريطاني.

تبرز أهمية حكومة الظل من إحساس الحكومة الشرعية بوجود عيون رقابية على أعمالها التنفيذية، وتكون فكرة حكومة الظل كالاتي :-

تُشكّل حكومة من قبل الأحزاب المعارضة تحت قبة البرلمان، أو القائمة التي حصلت على أصوات في البرلمان إلاّ أنّها سُلبت حقها لسبب أو آخر، ويقوم رئيس هذه الحكومة الصورية بتعيين وزراء صوريين في هذه الحكومة مقابلين للحكومة الشرعية، ويكون من مسؤولية كل وزير رصد أعمال الوزير الشرعي وفضحها في البرلمان عن طريق الاستجواب، وبذلك يكون الوزراء الشرعيون حريصين على أعمال وزاراتهم خوفاً من رقابة حكومة الظل واستجوابهم، على أنّ يكون نقد حكومة

٥.د.سامي مؤيد ، نحو معارضة فاعلة في ظل ديمقراطية متهاكّة ، متاح على الانترنت.

٦. بحث متاح على الموقع الالكتروني : www.fact-index.com

الظل للحكومة الشرعية نقدا شفافا مبنيا على أساس تنبيه الحكومة الشرعية بأخطائها، لا نقدا هداما يستهدف الفضيحة أو الإبتزاز.

وتتبع أهمية المعارضة البرلمانية من المنطلقات المذكورة آنفاً، إضافةً إلى وضع نظام فعال للمراقبة والتحقق من الممارسات الخاطئة للسلطة التنفيذية، إضافةً إلى تمحيص الاتفاقات والمعاهدات الدولية والتحقق من سلامتها، ويكون كل ذلك دافعا لعجلة الديمقراطية وسلاحاً ضد انتشار الفساد وظواهره التي تؤدي إلى انحراف السلطة، وانحراف المجتمع بصورة عامة.

المطلب الثالث / أسلحة المعارضة البرلمانية

تعمل المعارضة البرلمانية تحت قبة البرلمان، وجودها تحت قبة البرلمان يمنحها دورا كبيرا في ضمان الأسلحة التي تستخدمها في بناء العملية الديمقراطية، وتتمثل أسلحة المعارضة البرلمانية فيما يأتي :-

أولاً :- السؤال

تهدف الاسئلة إلى استفهام عضو البرلمان عما يجمله أو للتحقق من واقعة، والتعرف على نية الحكومة، والاطلاع على مشاريع الحكومة، والتوسع في مناقشة هذه المشاريع، ويعد السؤال من وسائل الرقابة التي يمارسها أعضاء حكومة الظل، وذلك من ناحيتين :-

الأولى :- الكثافة العددية والتنوع الكبير في موضوعات الأسئلة.

الثانية :- التنوع الحزبي سواء بين أحزاب المعارضة أو أحزاب الحكومة أو المستقلين.

ثانياً :- طلب الإحاطة

ويقصد به طلب العضو البرلماني إحاطة الحكومة علما بأمر قد تجهله أو يطلب منها إحاطته علما بأمر يجمله، وهذه الوسيلة تعتبر سابقة من العضو ذاته ؛ للكشف عن مواطن الخلل والفساد في داخل الوزارات الحكومية، ويضفي هذا السلاح قدرًا من الفاعلية على وظيفة حكومة الظل الرقابية لمواجهة قضايا الفساد، وهي بذلك تعكس تجاوب المعارضة البرلمانية مع نبض الشارع وبخاصة قضايا الفساد التي تعد من القضايا الساخنة التي تتطلب تصديا.

وقد يكون طلب الإحاطة مجرد جس نبض الحكومة للتجاوب مع العضو الذي وضع يده على قضية من قضايا الفساد، وعلى الرغم من قلة فاعلية هذا السلاح، إلا أن المعارضة تستطيع استعمالها بذكاء لاكتشاف الحقيقة في أمر ما من خلال رد الحكومة، وما إذا كان الموضوع يقف عند ما أثاره العضو أم يتعداه.

ثالثاً :- الاستجواب

يعد الاستجواب أداة المساءلة والمحاسبة يمارسها عضو البرلمان في مواجهة أعضاء السلطة التنفيذية، و هو من الأسلحة المهمة التي تحملها المعارضة البرلمانية في مواجهة الحكومة، والمحاسبة دوماً يستتبعها ثواب أو عقاب؛ لأنها تتضمن تقويماً للعمل والنشاط وتقرر مدى نخوض المسؤول عن أعمال وظيفته، والاستجواب يؤكد علو سلطة البرلمان في مواجهة السلطة التنفيذية.

المبحث الثالث

متطلبات قيام المعارضة البرلمانية بدورها في مكافحة الفساد

إنَّ التطرق إلى موضوع الفساد ليس بالأمر السهل رغم طفح هذه الظاهرة على سطح المجتمعات، ولهذا فإنَّ وضع تعريف جامع مانع هو أمر صعب على الباحثين؛ إذ يمثّل انعكاساً لعلاقة القوى غير المتوازنة بين النخبة التي أوجدت الفساد، وبين مختلف شرائح المجتمع في الدولة البيروقراطية.

وندرس هذا المبحث في المطالب الآتية :-

المطلب الأول / مفهوم الفساد

إنَّ وضع تعريف مانع جامع كما دُكر آنفاً أمر صعب ونحاول من خلال دراستنا استعراض بعض التعريفات التي تناولها الفقهاء وكتاب القانون.

عرّفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه : (إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة).

ويعرف الدكتور (جاسم الذهبي) الفساد بأنه : (استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو

منافع خاصة ويشمل جميع أنواع رشاوى المسؤولين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين).

وذهب القاضي رحيم حسن العكيلي أنّ الفساد هو : (الانحراف بالسلطة الممنوحة عما قصد من إعطائها لتحقيق مكاسب غير مشروعة)، وتشمل أنواعا مختلفة من أنماط السلوك أهمها :- (الرشوة - الاختلاس - استغلال النفوذ - الابتزاز - هدر المال العام - توظيف الأموال العامة لغير ما خصصت له - التهرب والمساعدة على التهرب من الضريبة - الوساطة - تسريب المعلومات - تفضيل ذوي الصلات والقربى في التعيينات في الوظائف - تفضيل ذوي الصلات والقربى في العقود - المزاجية في إصدار القرارات الإدارية دون التقيد بالقوانين والأنظمة - الحصول على نسب مقابل إحالة العقود أو المناقصات - الإهمال الجسيم بما يلحق ضررا جسيما في الأموال العامة).

وعرف الدكتور أحمد رشيد الفساد بأنه :- (إساءة استعمال السلطة لتحقيق مكسب خاص).

أما الدكتور ناصر عبيد الناصر فقد عرف الفساد بأنه :- (سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير مشروعة وبدون وجه حق).

ونميل الى أنّ الفساد هو :- (إساءة استخدام السلطة لتحقيق مآرب نفعية مادية أو معنوية والتجاوز على القوانين وانتهاك منظومة القيم والأخلاق في غياب المؤسسة السياسية الفاعلة مع ضعف فاعلية رقابة المجتمع المدني).

المطلب الثاني / مؤشرات الفساد ووصفة المعارضة البرلمانية في علاجه

إنّ مؤشرات الفساد ومعاييرها من حيث المبدأ هي مؤشرات عامة لا تميز بين مستويات الفساد العليا التي يمارسها كبار المسؤولين والمتنفذين، وبين مستويات الفساد الدنيا التي يمارسها صغار الموظفين.

وبالرغم مما يلحقه الفساد بأشكاله من أضرار بالمجتمع، هناك من يتحدث عن البعد الوظيفي للفساد ودوره الايجابي في تحسين كفاءة الأداء من حيث تبسيط الاجراءات وتيسير المعاملات، وتحسين معاملة الموظفين البيروقراطيين للمواطنين.

ويمكن للمعارضة البرلمانية أن تلعب دورا مهما في مكافحة الفساد، على الرغم مما تسبب

فيه النظام الدولي في ظل العولمة من تهميش للمؤسسات البرلمانية وأداء دورها في خلق بيئة ديمقراطية تفسح المجال لمزيد من المشاركة الشعبية في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والمساهمة في تحقيق التوازن بين الدولة من جهة وبين مؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى^٧.

إنّ للمعارضة البرلمانية التي تتصيد أعمال السلطة التنفيذية دورا كبيرا في الحد من مرض الفساد وإيجاد الدواء المناسب الذي يخفف وطأته أو ينهيه نهائيا، ومن الاجراءات الوصفية لمرض الفساد ما يأتي :-

اولاً :- الاجراءات التي تستهدف بواسطتها المعارضة البرلمانية مكافحة الفساد وطمر معالنه البديئة وهي :-

١. الضغط لسن قانون التدوير الوظيفي للمسؤولين الحكوميين بين مدةٍ وأخرى ؛ لأنّ بقاء المسؤول الاداري مدة طويلة في موقعه يتسبب في خلق قاعدة للمفسدين ويؤدي إلى بروز ظاهرة الفساد.
٢. السعي إلى وضع التشريعات اللازمة لرفع مستوى أجور العاملين والموظفين الحكوميين؛ لأنّ الرواتب المنخفضة تؤدي الى استنزاف الموظفين الكفوئين وبقاء الموظفين غير الكفوئين المستعدين للانجراف إلى الفساد.
٣. السعي إلى وضع التشريعات الخاصة بتشديد العقوبات على الموظفين المخلين بواجبات الوظيفة والنظام العام.
٤. مراقبة القرارات الادارية والتحقق منها وتطوير منظومة المساءلة لتحسين الخدمات الحكومية والحد من ممارسات الفساد.
٥. الضغط المتواصل للتوسع في الأجهزة الرقابية الداخلية على مستوى أداء المؤسسات الحكومية، ومنحها صلاحيات واسعة في محاسبة المقصرين والمهملين في أداء واجباتهم الوظيفية.
٦. السعي لإصدار القانون الخاص بمكافحة الفساد.

٧. خالد احمد المحيسن العموش ، دور البرلمانات في مكافحة الفساد ، متاح على الموقع الالكتروني: www.nscovemen.

ثانياً: - التدابير والسياسات الوقائية للحد من الفساد :-

١. الاحتكاك بالجمهور وتثقيفهم وتوعيتهم وإطلاعهم على القوانين والأنظمة المعمول بها ؛ ليتسنى لهم معرفة حقوقهم وواجباتهم.
٢. المساءلة الدائمة لكبار المسؤولين عن مصدر ممتلكاتهم قبل وبعد إنهاء خدمتهم العامة.
٣. الضغط لتطوير الأنظمة المالية للحيلولة دون هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
٤. إسناد الهيئات الرقابية المستقلة التي تعنى برصد حالات الفساد ومساءلة مرتكبيه، بما فيه مصادرة الممتلكات التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة.
٥. التنصت الدائم على خطوات طرح المناقصات العامة، و إبرام العقود وتوقيع اتفاقات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع الدول الاخرى.
٦. السعي للحصول على معلومات حول الوزراء وقراراتهم الوزارية ؛ لفضح القرارات.
٧. السعي إلى تطبيق قاعدة (من أين لك هذا).

المطلب الثالث / عقبة الفساد في طريق التنمية

تشكل مشكلة الفساد العقبة الرئيسية في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يملئ ضرورات مواجهتها للحد من منعكساتها السلبية على مسار التنمية، وبدون معرفة متسببات الفساد من قبل المعارضة البرلمانية تكون معالجة النتائج المترتبة عليه عديمة الجدوى، وتستمر مادامت الأسباب موجودة وقائمة ومستمرة.

وتشيع ظاهرة الفساد في الدول حديثة التطور أكثر مما تشيع في الدول المتقدمة التي تسعى جاهدة الى السيطرة عليها من خلال حزمة من الآليات الاقتصادية للحد من آثارها المدمرة، علما بأنّ الفساد أصبح ظاهرة تعيشها كل البلدان ولكن بدرجات متفاوتة، تزداد حدة في بلدان العالم الثالث.

وإذا كانت مساحة الفساد محدودة فإنّ عملية مواجهته أبسط ، وكشف أسبابه أسهل،

وتصفية آثاره أسرع، أما إذا تفشّى الفساد وتحول إلى ظاهرة عامة، فإنّ مواجهته تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين، فضلاً على أنّ تكاليف القضاء عليه تكون مكلفة جداً على المجتمع.

ومن هنا يبرز دور المعارضة البرلمانية في إيجاد الحلول والتدابير الوقائية لعرقلة عمل المفسدين من خلال الآتي :-

١. يضعف الفساد من ثقة المواطن بفاعلية القانون والنظام العام، الأمر الذي يستوجب الاحتكاك المتواصل من قبل المعارضة البرلمانية في صفوف الجمهور لفضح الأساليب الفاسدة للحكومة وإيصال صوت الشعب والدفاع عن حقوقه.

٢. ينتقص الفساد من عدالة توزيع الثروات والدخل القومي، وتوزيع تلك الثروات على السلطة الحاكمة مجزئاً الحاكم وأزلامهما، الأمر الذي يلقي على المعارضة البرلمانية مهمة نقل تلك المعلومات إلى الشعب لتتهزّز صورة الحكومة أمامه وتلقيهم الدرس في صندوق الاقتراع.

٣. يستخدم الفساد كوسيلة لشراء الضمائر والذمم والولاء السياسي للنظام، الأمر الذي يستوجب فضح تلك السياسات وبيان الغرض منها.

٤. يحفز الفساد على قيام المشاريع غير الانتاجية ذات الربح الوفير والسريع على حساب المشاريع الانتاجية التي تشكل محور التنمية الشاملة والمستقلة، الأمر الذي يستوجب فضح ذلك وبيانه وإظهاره بصورة واضحة وبين مواطن الفساد الحكومي.

المبحث الرابع / المعارضة البرلمانية في العراق

إنّ للتغيرات السياسية في العراق الدور الكبير في إثارة روح المعارضة، وتناقض الأيديولوجيات، ويؤدي ذلك إلى النضج السياسي وتعدد الأفكار والرؤى السياسية، والتطرق إلى دور المعارضة البرلمانية في مكافحة الفساد، يستدعي منّا البحث في التدرج التاريخي للبرلمان العراقي، وصلاحياته، والفساد في العراق، وأسباب انعدام دور المعارضة العراقية.

المطلب الاول / التدرج التاريخي للبرلمان العراقي

تم تشكيل البرلمان العراقي ابان النظام الملكي بعد إتمام أسس الدستور العراقي في ١٩٥٣ ؛ حيث عقدت أول انتخابات نيابية في ١٧/١/١٩٥٣، حيث قام نوري السعيد^٨ بحل هذا البرلمان ؛ بسبب الفوضى والجدل الناتجة عن قرار انضمام العراق إلى حلف بغداد.

نظمت انتخابات برلمانية ثانية عام ١٩٥٤، ولكنها كانت زائفة في نظر المراقبين السياسيين ؛ حيث منع نوري السعيد خصومه من المشاركة في الانتخابات.

وقد بقي هذا المجلس يمارس صلاحياته حتى قيام انقلاب ١٩٥٨ بقيادة (عبد الكريم قاسم)^٩.

لم يعرف العراق في زمنه أي مظهر من مظاهر الديمقراطية ؛ إذ استحوذ على السلطة، وحكم الحكم العسكري، وألغى كل مظاهر التعددية الحزبية ما خلا الحزب الشيوعي الذي ما لبث أن قلب عليه.

كذلك لم يعرف العراق المعارضة البرلمانية في زمن الأخوين عبد السلام^{١٠} وعبد الرحمن عارف^{١١}.

٨. نوري السعيد : هو نوري سعيد صالح السعيد من مواليد بغداد ١٨٨٨، أصبح رئيساً للوزراء لأربع عشرة دورة، ووزيراً للدخالية في دورتين كان شعاره السياسي (لِحْدُ وطالب)، أسس في الخمسينيات حزب الاتحاد الدستوري لدعم وزارته، اختلف في وفاته فالبعض قال بأنه انتحر، والآخر قال بأنه قتل في عام ١٩٥٨.

٩. عبد الكريم قاسم :- هو عبد الكريم قاسم محمد بكر الزبيدي، من مواليد ١٩١٤، التحق بالكلية العسكرية عام ١٩٣٢، شارك في حرب فلسطين ١٩٤٨، انتمى لتنظيم الضباط الأحرار في ١٩٥٦، قام بانقلاب عسكري عام ١٩٥٨ وأطاح بالحكم الملكي، قتل أغلب العائلة الملكية، وأعلن الجمهورية، استمر حكمه قرابة خمسة اعوام.

١٠. عبد السلام عارف :- هو عبد السلام محمد عارف، من مواليد ١٩٢١ في مدينة الرمادي، كان أحد أعضاء تنظيم الضباط الأحرار، اشترك بالاطاحة بالنظام الملكي، عين سفيرا للعراق في المانيا، أصبح رئيسا للعراق بعد الإطاحة بنظام قاسم، قتل إثر سقوط طائرته في البصرة.

١١. عبد الرحمن عارف :- هو عبد الرحمن محمد عارف، من مواليد ١٩١٦ أصبح رئيسا للعراق في سنة ١٩٦٦، بعد مقتل أخيه عبد السلام، نُحِّي من الحكم إثر انقلاب عسكري في ١٩٦٨، توفي في بداية الألفية الثالثة.

واستمر الحال على ما هو عليه في زمن حكم أحمد حسن البكر^{١٢}.

وبعد تولي صدام حسين^{١٣} رئاسة الجمهورية العراقية، نظمت انتخابات لتشكيل البرلمان العراقي الذي سمي (المجلس الوطني)، غير أنّ كل أعضاء المجلس كانوا من حزب واحد، أي إن المجلس كان صورياً.

وبعد انهيار نظام صدام حسين في ٢٠٠٣، ودخول القوات الاجنبية إلى العراق، وإعلان قوات التحالف احتلال العراق، أنشئ مجلس الحكم والذي وقع في آذار ٢٠٠٤ على مسودة دستور مؤقت نص على أنّ تجري انتخابات الجمعية الوطنية العراقية في فترة لا تتجاوز نهاية ٢٠٠٥، حيث يقوم هذا المجلس بصياغة الدستور العراقي الدائم على أنّ يوافق عليه الشعب العراقي في استفتاء عام، جرت انتخابات مجلس النواب العراقي في ٣٠/٦/٢٠٠٥، وشكّل بموجب هذه الانتخابات مجلس النواب العراقي، وانتخب رئيس الجمهورية من كتلة التحالف الوطني الكوردستاني، والذي رشّح رئيساً للوزراء من الكتلة الأكبر وهي الائتلاف العراقي الموحد، لم تظهر معارضة برلمانية إلى الوجود أي بمعنى حكومة الظل؛ وذلك بسبب الطبيعة التوافقية للحكومة العراقية وتوزيع الحقائق الوزارية بين السياسيين المتبارين، إلّا أنّ ذلك لم يمنع من ظهور بعض الأصوات المعارضة، والتي استجوبت بعض الوزراء واستجوبت رئيس الوزراء في أعقاب تدهور الوضع الامني وذهاب الكثير من الضحايا في صفوف المدنيين العراقيين.

جاءت الفترة الانتخابية الجديدة في آذار ٢٠١٠، والتي خلقت بعض التوازن السياسي عقب ظهور قائمتين للوجود تساوت في حصاد اصوات الناخبين، الا أنّها تختلف في برنامجها السياسي وفي أيديولوجياتها، الأمر الذي خلق عقدة ومشكلة كبيرة في انعقاد مجلس النواب العراقي، وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة، وما لبث الخلاف أنّ تلاشى بسبب توافق القوى الفائزة وتقاسم الكعكة بين الجميع، وهو ما سرى على انتخابات سنة ٢٠١٤ و سنة ٢٠١٨، وبعد الاحتجاجات الشعبية في تشرين ٢٠١٩، واستقالة حكومة عادل عبد المهدي طمح العراقيون إلى ترسيخ مفهوم

١٢. أحمد حسن البكر :- من مواليد تكريت ١٩١٤، تقلد منصب رئيس الوزراء في حكومة عبد السلام عارف، تسلّم منصب رئيس الجمهورية في ١٩٦٨، نُحّي عن الحكم إثر انقلاب أبيض دبره زميله صدام حسين.

١٣. صدام حسين المجيد : من مواليد ١٩٣٧، أصبح رئيس جمهورية العراق بعد انقلاب على زميله البكر في ١٩٧٩ استحوذ على السلطة في العراق بيد واحدة، نشبت في عهده حروب مع ايران والكويت والتحالف الدولي، تعرض العراق في عهده إلى الحصار الاقتصادي، أسقط نظامه في ٢٠٠٣ بعد دخول القوات الاجنبية الى العراق، أُلقي القبض عليه وتمت محاكمته، أعدم شنقا.

الديمقراطية بوجود حكومة شرعية وحكومة ظل، إلا أن ذلك قد تلاشى بتأليف حكومة توافقية تتولى التهيئة للانتخابات المبكرة في تاريخ (١٠/١٠/٢٠٢١).

البرلمان العراقي بموجب دستور ٢٠٠٥

بيّن الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ بموجب المادة الأولى بأنّ جمهورية العراق ذات نظام جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي.

أي أنّ الدستور قد وضع أسس الحكم في العراق على أساس برلماني، ونظم الدستور ما يخص البرلمان في المواد (٤٨-٦٥) منه.

وقد منحت الفقرة (سادساً) من المادة (٦١) للبرلمان حق مساءلة رئيس الجمهورية بناءً على طلب مسبب بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء البرلمان، واعفائه بالأغلبية المطلقة بعد إدانته في حالات الحث باليمين الدستورية، وانتهاك الدستور، والحيانة العظمى.

وفيما يخص رئيس الوزراء، ووزرائه فقد ذكرت الفقرة (سابعاً) من المادة (٦١)، فلعضو البرلمان أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء والوزراء، أسئلة في أي موضوع يدخل في اختصاصاتهم، ولكل منهم الإجابة عن أسئلة الأعضاء، وللأسئلة وحده حق التعقيب على الإجابة، كما يجوز خمسة وعشرين عضواً في الأقل من أعضاء البرلمان طرح موضوع عام للمناقشة؛ لاستيضاح سياسة و أداء مجلس الوزراء، أو إحدى الوزارات، ويقدم إلى رئيس البرلمان، ويحدد مجلس الوزراء أو الوزراء موعداً للحضور أمام البرلمان لمناقشته، كما لعضو البرلمان، وبموافقة خمسة وعشرين عضواً توجيه استجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء؛ لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم، ولا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد سبعة أيام في الأقل من تقديمه.

كما منحت الفقرة (الثامنة) من المادة (٦١) من الدستور للبرلمان حق سحب الثقة من أحد الوزراء بالأغلبية المطلقة، ويعد الوزير مستقيلاً من تاريخ قرار سحب الثقة.

كما منح الدستور البرلمان سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء بطلب من رئيس الجمهورية، أو بناءً على طلب خمس أعضاء، ولا يجوز أن يقدم الطلب إلا بعد استجواب موجه إلى رئيس مجلس الوزراء، وبعد سبعة أيام في الأقل من تقديم الطلب، على أن يقرر البرلمان سحب الثقة

بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، وتعد الوزارة مستقلة في حالة سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء. كما أعطى الدستور للبرلمان حق استجواب مسؤولي الهيئات المستقلة وفقاً للإجراءات المتعلقة بالوزراء، وله إعفاؤهم بالأغلبية المطلقة.

أما بالنسبة للنظام الداخلي للبرلمان العراقي والمصوت عليه في ١٥/٦/٢٠٠٦، فقد بيّن أنّ البرلمان يملك السلطة التشريعية والرقابية العليا.

وبيّن النظام الداخلي نفس الإجراءات الدستورية في سؤال واستجواب ومساءلة رئيس مجلس الوزراء والوزراء.

المطلب الثاني / أسباب انعدام المعارضة البرلمانية (حكومة الظل) في العراق

تكمن أسباب جمة في انعدام تشكيل حكومة الظل تحت قبة البرلمان العراقي في ظل النظام السياسي الجديد، ومن أهم تلك الأسباب كما يراه الباحث هي :-

أولاً :- عدم حصول قائمة معينة على أصوات تؤهلها إلى تشكيل الحكومة

يعد هذا السبب رئيسياً لعدم تشكيل حكومة الظل ؛ بسبب اختلاف الرؤى السياسية، وشبه انعدام الثقافة السياسية في صفوف الشعب، إذ أنّ المصوّت يمنح صوته للمرشح الذي ينتمي لقوميته، أو لدينه، أو لطائفته، أو غيرها من ألفاظ التمييز والعنصرية، فيؤدي ذلك إلى تناثر الأصوات حسب تلك المسمّيات.

ثانياً :- تشكيل الحكومات التوافقية

إنّ عدم حصول القوائم المشاركة في الانتخابات يؤدي إلى اندماج بعض القوائم مع بعضها، على الرغم من حصول بعض القوائم على مقاعد كثيرة في البرلمان ؛ وذلك بسبب الفقرة (أولاً) من المادة (٧٦) من الدستور العراقي النافذ، والتي نصت على :-

(يكلف رئيس الجمهورية، مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً، بتشكيل مجلس الوزراء، خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية).

إذ أثارت هذه الفقرة تفسيرات عديدة من جانب فقهاء القانون الدستوري، إلا أنّ رأي المحكمة الاتحادية قد وضع حدا لتفسيرات فقهاء القانون، واجتهادات السياسيين، وجاء بيان رأي المحكمة الاتحادية العليا كالآتي :-^{١٤}

وجدت المحكمة الاتحادية العليا من استقراء نص المادة (٧٦) من دستور جمهورية العراق بفقراتها الخمسة، ومن استقراء بقية النصوص الدستورية ذات العلاقة، أنّ تطبيق أحكام المادة (٧٦) من الدستور يأتي بعد انعقاد مجلس النواب في أول جلسة له رئيسا للمجلس، ثم نائبا أول، ونائبا ثانيا له وفق أحكام المادة (٥٥) من الدستور بعدها يتولى المجلس انتخاب رئيس الجمهورية الجديد وفق ما هو مرسوم في المادة (٧٠) من الدستور، وبعد أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية يكلف وخلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتخابه مرشح ((الكتلة النيابية الاكثر عددا)) بتشكيل مجلس الوزراء.

وتجد المحكمة الاتحادية العليا أنّ تعبير ((الكتلة النيابية الاكثر عددا)) يعني :- اما الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من خلال قائمة واحدة، دخلت الانتخابات باسم ورقم مُعَيَّنٍ وحازت على العدد الأكثر من المقاعد، أو الكتلة التي تجمعت من قائمتين أو أكثر من القوائم الانتخابية التي دخلت الانتخابات بأسماء وأرقام مختلفة ثم تكتلت في كتلة واحدة ذات كيان واحد في مجلس النواب، أيهما أكثر عددا، فيتولى رئيس الجمهورية تكليف مرشح الكتلة النيابية التي أصبحت مقاعدها النيابية في الجلسة الاولى لمجلس النواب أكثر عددا من الكتلة أو الكتل الاخرى بتشكيل مجلس الوزراء استنادا إلى أحكام المادة (٧٦) من الدستور).^{١٥}

على الرغم مما يؤخذ على رأي المحكمة الاتحادية العليا ؛ كونه جاء في ظرف احتدام المعركة الانتخابية وجلاء الغبار عن وجه القائمة الفائزة، إلا أنّه يُعْتَبَرُ حُجَّةً وواجب التنفيذ، ويُعَدُّ تكريسا لتشكيل الحكومات التوافقية التي تؤدي إلى انعدام تشكيل حكومة الظل تحت قبة البرلمان العراقي.

١٤. صدر رأي المحكمة الاتحادية ذي العدد (٢٥/اتحادية/٢٠١٠، في ٢٥/٣/٢٠١٠) ردا على كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء ذي العدد(م.ر.ن/١٩٧٩ في ٢١/٣/٢٠١٠) والمتضمن تفسير المادة (٧٦) من الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥.
١٥. متاح على الموقع الالكتروني: [HTTPS://WWW.IRAQIDEWELOPERS.COM/IRAQFSC/AR/NODE/482](https://www.iraqidewelopers.com/iraqfsc/ar/node/482)

ثالثاً: - تناقض الآيديولوجيات الحزبية

تشارك في الانتخابات عادة أحزاب عديدة منها من يتمتع بقبول شعبي، ومنها لا يتمتع بذلك، ولكل حزب برنامج سياسي وأهداف وشعار يختلف عن الحزب الآخر، مما يجعل توافق وتزواج الأفكار بين الأحزاب أمراً صعب التحقيق، مع صعوبة تطبيق القاعدة السياسية (عدو عدوي صديقي) ؛ بسبب الانتماءات الطائفية للأحزاب، وقلة الأحزاب العلمانية التي تحوي الطوائف والاديان والقوميات المختلفة، كل ذلك يؤدي إلى انعدام ظهور حكومة الظل تحت قبة البرلمان العراقي.

رابعاً: - تمسك الأحزاب بالحصول على حقائب وزارية

إنّ إصرار الكتل السياسية على تشكيل الحكومة والمشاركة فيها، و سياسة (نقاسم الكعكة) ؛ للحصول على الحقائب الوزارية يؤدي إلى عدم تشكيل حكومة الظل تحت قبة البرلمان العراقي.

نستخلص مما تقدم صعوبة تأليف حكومة الظل في ظل الوضع السياسي القائم في العراق، إلا أن ملامح الأمل تقودنا للقول بضرورة وجود المعارضة البرلمانية تحت قبة البرلمان العراقي ؛ لما في ذلك من فائدة وخاصة في مكافحة الفساد، وإيضاح المعرقلات أمام الجمهور التي توضع من قبل أحزاب السلطة الحاكمة لمنع التصويت على القوانين التي تحد من تدخلاتها.

الخاتمة

الاستنتاجات

١. إنّ كلمة المعارضة أو الخلاف في الرأي لا يجب أن نتصورها كلمة تنطوي على جملة من المعاني والمفاهيم السلبية التي تضر ولا تنفع ؛ لأنّ المعارضة لا تعني الافتراء والتهمة والإساءة وكل كلام جارح يحط من قدر الإنسان، ويخرج عن موازين الحق والاعتدال، ولا تعني أيضا إخفاء العداوات والأحقاد والضغائن التي من شأنها تمزيق الأمة وتحطيم أواصر الوحدة الدينية والوطنية بين الناس، والمعارضة لا تعني المخاصمة والصراع والحاربة بين الأطراف السياسية التي تشغلها في صراعات هامشية تصرفها عن البناء والتقدم والأعمال الإيجابية، وإنما المعارضة تعني العمل والكفاح المتواصل في مراقبة أجهزة الدولة ومتابعة مواقفها ومخططاتها ومحاولة توعية وإثارة الرأي العام من أجل اليقظة على أموره والتنبه لما يمر به من أحداث وما يجب عليه من مواقف، أي إن المعارضة تعني حماية حرية وحقوق الشعب من خطر الاستبداد والعدوان السلطوي الذي قد تسببه له سياسة الحكومة في غفلة عن الشعب.
٢. لم يكن لمصطلح المعارضة وجود في الأدبيات السياسية حتى نهاية الربع الأول من القرن العشرين قبل وجودها الفعلي على الساحة السياسية في أوروبا الغربية منذ عصر النهضة، غير إن دورها المتنامي لترميم تصدعات الأنظمة الديمقراطية المخضرة في تلك الأصقاع ، وحفظ توازنها قد أوجد حيزا أو صدىً في الكتابات السياسية، وقد عرفت المعارضة البرلمانية بأنها :- (الجماعات التي لها أهداف سياسية، والتي تملك ضمن الإطار الشرعي القائم ومواقف مغايرة لوجهات نظر ومواقف الحكومة، وعلى التعبير العملي عن أفكارها من خلال السياسي السلمي).
٣. لم تعرف الدول مايسمى حكومة الظل حتى مع تطور الأنظمة السياسية ومرونتها في الوقت الحاضر بعد زوال فكرة الملك هو الله، إلا إنّ الدولة الوحيدة التي تنفرد بحكومات الظل هي المملكة المتحدة (بريطانيا)، والتي تتمتع بذلك الحق تحت قبة البرلمان البريطاني.
٤. تبرز أهمية حكومة الظل من إحساس الحكومة الشرعية بوجود عيون رقابية على أعمالها التنفيذية.

التوصيات

التوصية الاولى:- ضرورة تثقيف السياسيين والاحزاب المشاركة في المعتك الانتخابي بثقافة روح المعارضة من أجل الشعب لا التجريح بالسلطة الحاكمة.

التوصية الثانية :- ضرورة الابتعاد عن حكومات التوافق المبنية على أسس قومية وطائفية، إذ لا حكومة ظل في غياب الإرادة السياسية وحكومات التوافق.

التوصية الثالثة :- تسليح المعارضة البرلمانية بإجراءات من شأنها الحد من الفساد أو القضاء عليه وردع المفسدين.

التوصية الرابعة :- إنّ حكومة الظل لن تُقوّم إلا عن طريق البرلمان، فإننا ندعو المنادين بمقاطعة الانتخابات، وتأليف حكومة الظل خارج البرلمان العودة إلى رشدهم، فمن خلال البرلمان تتم محاسبة الحكومة، وترسيخ للدولة الديمقراطية.

المراجع

١. بحث متاح على الموقع الالكتروني (www.nmoutabladi.com).
٢. www.w9et.com بحث متاح على الموقع الالكتروني.
٣. www.alshami.com - مفاهيم قانونية، متاح على الموقع الالكتروني
٤. - عبد العزيز بن حمود اللحيان، وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية (دراسة ماجستير) هجري ١٤٢٨
٥. www.alahdnews.com - حسن الدرازي، متاح على الموقع الالكتروني.
٦. www.nawaat.com بحث متاح على الموقع الالكتروني
٧. د. سامي مؤيد، نحو معارضة فاعلة في ظل ديمقراطية متهاكّة، متاح على الموقع الالكتروني www.forum.com
٨. www.nawaat.com بحث متاح على الموقع الالكتروني.
٩. الشيخ فاضل الصفار، حرية المعارضة في الإسلام (فصل من كتاب الحرية السياسية).
١٠. د. سامي مؤيد، نحو معارضة فاعلة في ظل ديمقراطية متهاكّة، متاح على الموقع الالكتروني www.forum.com
١١. www.fact-index.com - بحث متاح على الموقع الالكتروني.
١٢. خالد أحمد المحيسن العموش، دور البرلمان في مكافحة الفساد، متاح على الموقع الالكتروني www.nscovemen
١٣. رأي المحكمة الاتحادية ذي العدد (٢٥/اتحادية/٢٠١٠، في ٢٥/٣/٢٠١٠) ردا على كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء ذي العدد (م.ر.ن/١٩٧٩ في ٢١/٣/٢٠١٠) والمتضمن تفسير المادة (٧٦) من الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥.
١٤. <https://www.iraqidevelopers.com/iraqfsc/ar/node/482>
www.iraqijudicature.org (متاح على الموقع الالكتروني).